

سنة ١٩٠٧

الانجليز وعبد الجاوس الخديوى . كيف أنشئت الجامعة (الاهلية) وانتخب رئيسها . التزامهم على مشيخة الازهر . مدرسة القضاء الشرعى . تقرير كرومر عن الحركة الوطنية . اصدار جريدتى ليتاندار والاستاندارد . اهاديت سياسية للخديوى . اقالة اللورد كرومر وتعيين السير الدون هورست مكانه . هورست وسياسة الوفاق الجديد . أرضى بهند الخديوى . الازمة المالية . قيام الاحزاب المصرية . من استبداد عباس . [REDACTED] . شئون مختلفة .

الانجليز وعبد الجاوس الخديوى . انتهى العام الماضى وبين الخديو والمحتلين سوء تفاهم مستحكم الحلقات يعود بالاختصاص إلى مسألة طابا وموقف الخديو منها ، وإلى عدم حضور سموه حفلة عيد الملك . واستهلكت سنة ١٩٠٧ ، والجواقيم ، والاحتكاك يضطرم بين الخديو وكرومر ورجال الاحتلال ، وتمتد آثاره إلى كل المشروعات العامة بل والخاصة التى عرضت فى أوائل هذا العام .

امتد هذا الاحتكاك إلى مشروع الجامعة وتأليفها وإلى مسائل الازهر ومدرسة القضاء الشرعى وإلى علاقة الخديو بنظاره ولا سيما بعد زغلول باشا ، كما امتد إلى شئون العائلة الخديوية الخاصة ، فتدخل الانجليز فيها وفى سواها . ولما كانت ظواهر هذا الاحتكاك متصلة متشابكة ، فقد أثرنا سرد الحوادث متتابعة بتاريخ وقوعها ، لأنها تكاد تكون مرتبة ترتيباً طبيعياً ، ومدارها النزاع بين سلطة الخديو وسلطة رجال الاحتلال . فى ٦ يناير حضر عندى طورنيزن باشا وطلب منى كشفاً بأسماء المدعويين من الانجليز فى الأوبرا ليلة عيد الجلوس لاعطائه لواطسون باشا الياور الخديوى وقد قال

له إن كرومر يود أن يحضر هذه الحفلة ، وأن يطلب إلى الانجليز المدعويين عدم التأخر ليكون ذلك بمثابة ترضية لسمو الخديو عما كان من سوء تفاهم بينه وبين اللورد ؛ ولعل من الأسباب التي حملت اللورد على ذلك - فضلاً عما تقدم - ما كان من أثر حادثة دنشواي المعروفة في العام المنصرم وشعوره باستياء المصريين جميعاً منها ، والحفلة التي شهرها عليه مصطفى كامل في أوروبا ؛ وهي حملة كان يتهم الخديو بأنه يمدّها بالمال عن طريق محمد بك فريد .

وقد أجيبت طورنيون باشا بأن الكشف المطلوب عند رئيس لجنة الاحتفال ، وهو عبد الحميد باشا رئيس مجلس شورى القوانين فذهب لأخذه منه وقد علمت أنه وجد في هذه الحفلة عدد من الانجليز .

عيد الجلوس في الأزهر : وفي ٨ يناير كان عيد الجلوس ، فاتدبني الخديو لحضور الاحتفال الذي سيقام في الجامع الأزهر لهذه المناسبة ، وكان الأزهر يضيء بالأنوار في الداخل والخارج وقد فرشت به الأبسطه وجلس الحضور عليها ، وفي وسطهم الشيخ محمد شاكر نائباً عن ~~الشيخ محمد شاكر~~ الأزهر ، وعن يمينه الشيخ أبو الفضل وعن يساره المفتي .

وافتححت الحفلة بتلاوة القرآن الكريم ، وبعدها قام أحد العلماء وخطب معدداً مناقب الخديو وداعياً له ولأنجاله ؛ وبعد أن انتهى قمت وشكرت الخطيب على شريف شعوره ، وقلت : « إن هذا الشعور يختلج بلأريب في صدور كل المحتفلين المخلصين للسدة الخديوية . » ثم شكرت القائمين بأمر هذا الاحتفال الجليل ، ودعوت لسمو الخديو . واختتمت الحفلة بقراءة ما تيسر من القرآن ؛ وبعدها قال لي الشيخ شاكر : « هذه أول مرة شكر المندوب الخديوي فيها المحتفلين !! »

كيف أنشئت الجامعة (الزاهية) وانتخب رئيسها . أثار الأستاذ أحمد حافظ عوض على صفحات المؤيد نقاشاً ومناظرة في موضوع : « أي أنفع للقطر المصري في حالته الحاضرة الكتاتيب أم مدرسة كلية عالية ؟ » وذلك في سنة ١٩٠٥ . وقد استدرجت المناظرة كثيراً من الكتاب للاشتراك فيها على صفحات الجرائد المختلفة وانتهت بغير طائل ولا نتيجة .

أما الخطوة الأولى الأساسية في بناء الجامعة فقد بدأها مصطفى كامل الغمراوي بك في العام الذي يليه ؛ فقد رأى قصور الحصول العلى في مصر عن إرواء من شاء

التعمق في العلم ، وكان لزاماً على من يريد استكمال معارفه التحول إلى أوروبا ، وفي ذلك مافيه من مشقة في السفر وبعد عن الأهل وإرهاق في النفقات . ففكر في إنشاء جامعة تضم كليات مختلفة على مثال جامعات أوروبا تكفي طالب العلم ، وفكر في الدعوة لمشروع الجامعة والتبرع لها . وكان ذلك في سنة ١٩٠٦ بينى سوف ، وكان مستشاره القانوني في ذلك الأستاذ نجيب شقرا بك المحامي .



مصطفى كامل الفمراوى بك

بدأت الخطوة الأولى العملية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٦ ، بأن نشر نداء في جميع الصحف العربية والأجنبية في مصر داعياً لفكرة الجامعة مهيباً بالقادرين من الأمة أن ينزلوا الميدان . قال في ندائه :

و كثر بحث الجرائد في الزمن
الاخير في ارتقاء المعارف في مصر .
والمعارف والعلوم ، كما يعلم الناس ، حياة الأمة
وركن ترقيا وتقدمها . وقد استلقت أحد
المحامين بمقالة نشرها في إحدى الجرائد أنظار
المرحوم منشاوى باشا إلى تخليد ذكره

بإنشاء مدرسة جامعة ، فصادف الاستلفات أذناً واعية وكان في نية المرحوم إنشاءها
للم يعاجله القضاء . فهل تعجز الأمة المصرية ، وهي تزيد على عشرة ملايين ، عن أن تقوم
بمشروع حيوى نوى تنفيذه فرد واحد لم تكن ثروته تبلغ جزءاً يسيراً من ثروة غيره
من الأفراد ؟ وهل لا يعد إحجام أغنياء الأمة عن الاكتاب دليلاً على أنها لا تزال
بعيدة عن الترقى الحقيقي ؟ وهل يعتقد الناس أن الوطنية تقوم بشقشة اللسان أو ببذل
النفس والتفيس في سبيل الوطن وترقيته بالطرق التي تفيد ولا تضر ؟ بالطرق التي يجمع
عليها العقلاء المعتدلون .

هذه الأمور جالت في خاطرى زمناً ، ووجدت أن من العار علينا أن نقف
وغيرنا يتقدم ، وأن نكتفى بالشكوى والتحسر من الزمان والأقدار ، وحقنا أن نشكو
من قلة وطنيتنا وبخلنا على الأعمال العظيمة المرقية للوطن .

لذلك ، ولاعتقادی بأن على كل منا ديناً لوطنه يجب وفاؤه وعدم الماطلة فيه ،

يادرت للاكتاب بخمسمائة جنيه أفرنجي لمشروع إنشاء مدرسة جامعة مصرية على الشروط الآتية :-

أولاً : ألا تختص بجنس أو دين بل تكون لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم فتكون واسطة للآلفة بينهم .

ثانياً : أن تكون إدارتها في السنين الأولى في أيدي جماعة ممن يصلحون لإدارة مثل هذا المعهد العلى الكبير وثبتت كفاءتهم للبلاء .

ثالثاً : أن يكتب على الأقل ألف من سكان مصر كل منهم بمبلغ لا يقل عن مائة جنيه ، ويجوز أن يزيد عن هذا المبلغ الى ما شاء كرم الواهب وجه لوطنه وللإنسانية .

رابعاً : أن يقام بناء هذه المدرسة الجامعة في بقعة خلوية من أجل بقاء مصر على شاطئ النيل ؛ وتعمل لها حديقة من أجل الحدائق وغير ذلك من الأمور التي يقررها المكتتبون .

ويبقى أن كل من في فؤاده ذرة من حب الوطن الحقيقي من المصريين يجود بمائة جنيه أو أكثر لخير وطنه وخير أولاده ليتربوا في وطنهم التربة الحسنة ولكي خبرهم للأمم الغربية على أن فينا بعض الاستعداد والكفاءة .

وأمل أن جرائدنا تترك النزاع الشخصي وتنشئ المقالات الضافية في استنهاض ألهم لاتمام هذا المشروع العظيم .

وفي الختام أقول إذا لم يجب هذا النداء ألف من أغنياء مصر ، وهم ألوف عديدة ، فلتنحي وجوهنا أمام كل الأمم ولنعترف بأننا عاجزون عن مباراة الأجانب في مضمار الحياة الأدبية والمادية .

وها أنا ذا في انتظار ما يكون ! فلعل أغنياءنا يقبلون بكلياتهم على هذا المشروع المفيد لأفرادهم وللأمة ، حتى يكون ذكر من يشترك منهم في هذا العمل خالداً في سجلات كبار الرجال الذين كانت لهم الأيدي البيضاء في ترقية أوطانهم ، ويبقى لهم بين الخلق أثر جميل لا يمحي .

وبناء على برقية وردت له من الشيخ على يوسف حضر لمصر فأخبره صاحب المؤيد أن الخديو راض عن هذا المشروع ومشجع له ، ويطلب منه الاستمرار فيه . فاتفق على أن يكون محل الاجتماع الأول برضاء الجميع في دار سعد زغلول بك القاضي

حساء الجمعة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ وقد غص المكان بالملمين للدعوة ، ومنهم رجال القضاء والعلم والسياسة والجاه ؛ منهم قاسم أمين بك وحفنى ناصف بك ومحمد فريد بك وعلى فهمى بك وحسن سعيد بك وزكريا نامق افندى والشيخ عبد العزيز شاويش واحمد رمزى بك وحسن جمجوم بك وحسين السيوفى باشا ومحمد عثمان أباطه بك ومحمد راسم بك وحسين أبو حسين بك ومحمود الششيني بك ومحمد يوسف بك وحفنى ناجى بك ومحمد هاشم بك وتشاوروا فى حماسة و يقين . وقد بلغت المبالغ التى اكتب بها الحاضرون ٤٤٨٥ جنيه مصرى ، وقرروا ما يلى :

أولاً : انتخاب لجنة تحضيرية من حضرات سعد زغلول بك وكيلا ، وقاسم بك أمين سكرتيراً ، وحسن سعيد بك أميناً للصندوق ، ومصطفى كامل الغمراوى بك ومحمد بك عثمان أباطه ومحمد بك راسم وحسن بك جمجوم وحسن باشا السيوفى وأخوخ افندى خانوس وزكريا نامق افندى ومحمود بك الششيني أعضاء .

ثانياً : تأجيل انتخاب الرئيس الى الجلسة القادمة .

ثالثاً : نشر الدعوة فى جميع الصحف المحلية .

رابعاً : الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية .

خامساً : تسمية هذه الجامعة بالجامعة المصرية .

وكان احمد زكى بك قد انتخب سكرتيراً لمجلس الادارة فتكلم مع الغمراوى بك محاولاً إقناعه بتحويل هبته الى عقار لأن حركة الاكتاب كانت قد ركدت وخيف عليها ، أما التبرع بعقارات فهو أساس متين ودعامة ثابتة للمشروع . فاقنع وتبرع بستة أفدنة فقبعة الكثيرون فى ذلك وأقبلوا على الاكتاب .

رأى العميد الانجليزى لورد كرومر أن المشروع سائر فى سبيل النجاح وكان لم يصادف لديه هوى ولا قبولاً لما ينتظر فى حالة نجاحه من ثمرات طيبة فى سبيل ترقية مصر والنهوض بها ، فعاد لما بدى به عام ١٩٠٥ ونادى بأن الأمة أحوج الى التعليم الأولى من التعليم العالى ودعا لإنشاء الكتاتيب وأقبل بعض الأعيان على إنشائها .

فأثبت بذلك إمكان القيام بمشروعى التعليم العالى الجامعى والتعليم الأولى فى آن واحد .

بعد ذلك عين سعد زغلول ناظراً للمعارف كما سبق ؛ وكان الفكر السائد بيننا هو أن كرومر يريد تعيين سعد في نظارة المعارف أن يبعده عن الاشتغال بالجامعة ، ظنه منه أنه بذلك يقضى عليها ، ولهذا أمرني الخديو بالتوجه مع اسماعيل أباطه باشا لمقابلة سعد وأن نطلب منه ، بأمر من سموه ، ألا يغفل أمر الجامعة وأن يستمر إشرافه عليها . فلما قابلناه وأبلغناه رسالة الخديو لم يؤكد لنا عزمه صراحة في تنفيذ هذه الرغبة ولكنه وعد بالأينساها . ولما أبلغنا الخديو ذلك لم يسر لتلك الاجابة .

فقام مقامه قاسم أمين بك وسعى في سبيل إنجاح المشروع وقابل الخديو وعرض عليه أن يأخذ سموه المشروع تحت رعايته واعتبار ولى العهد رئيس شرف فقبل سموه ذلك ؛ وبعدئذ قر الرأي على اختيار أحد البرنسات لمنصب الرياسة ؛ واتجهت الأنظار أولا الى البرنس حسين كامل باشا .

وقد كلفت من قبل الخديو بمقابلته لهذا الغرض ، ولكنه اعتذر لسببين : الأول أنه أحس بعدم رضا الانجليز عن وجوده في رياسة الجامعة ، والثاني تخوفه من التبعات المادية في حالة عدم كفاية مواردها المالية . فعرضت الامر بعد ذلك على البرنس عمر طوسون ، فاشترط أن يكون هو رئيساً عاملاً ويكون ولى العهد رئيس شرف ؛ ولما كان هذا بما لا يقبله الانجليز بحال ، اتجهت أفكارنا الى البرنس محمد على باشا ، ولكن اللورد كرومر عارض في ذلك أيضاً ، فعرض الامر ثانية على البرنس حسين كامل باشا ، فاقترح تعيين شقيقه دولة البرنس احمد فؤاد باشا ؛ إذ ربما لا يعارض المحتلون في قبوله ؛ فأمرت بالذهاب الى بطرس غالى باشا لأعرض عليه الاسم الجديد .

وزارني بعد ذلك الشيخ على يوسف وقاسم أمين بك ، فأخبرتهما بترشيح الخديو لدولة البرنس احمد فؤاد باشا فارتاحا لذلك .

وفي ١١ يناير عدت الى بطرس غالى باشا ، بعد حضوره من الوكالة البريطانية ، فأبلغني أن اللورد لم يبد اعتراضاً على المرشح الجديد .

وفي ١٧ منه توجهت بناء على الامر الى البرنس حسين كامل باشا لأخذ رأيه نهائياً في تعيين دولة شقيقه البرنس احمد فؤاد باشا ، فأخبرني أنهما بحثا الامر ، وأنه نصح لدولته بالتروى والنظر في برنامج الجامعة وفي مقدار الاكتسابات وكفائتها .

وبعد ذلك كلفني الخديو أن أذهب الى تفتيش بردين لمقابلة البرنس احمد فؤاد باشا ، وهناك قضيت السهرة في التفاهم مع دولته ، وبعد أخذ ورد قبل هذا الترشيح ، ورغبه

في تعييني وكيلا للجامعة ، فعدت وأخبرت الخديو بذلك فارتاح لهذا الحل .
وتم الأمر بتعيين دولة البرنس احمد فؤاد باشا رئيساً ؛ وبعدها انتخبتى مجلس
الإدارة للوكالة . وكان الحاضرون من أعضائه أصحاب السعادة والعزة محمد علوى باشا
مراقب الجامعة وعبد الخالق ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا ويعقوب أرتين باشا
واسماعيل حسنين باشا ومقرس فهمى بك وعلى بهجت بك وجناب السير جاستون ماسبيرو (*)

الترأصم على مشيخة الأزهر . وقف القارىء على ما كان بالأزهر من الدسائس
في العام الماضى ولا سيما بين الشيخ الأكبر الشيخ الشربيني وبين المفتى الشيخ محمد بكري
عاشور الصدى . ولما عاد الخديو من أوروبا في العام المنصرم أخذ الشيخ الشربيني إجازة
وكان المفهوم أنها مقدمة لاستقالته نظراً لعدم ارتياح الخديو لما وقع ؛ فانتدب الشيخ
محمد شاكر للإدارة ، وبعد ذلك بدأ البحث في اختيار خلف للشيخ الشربيني وكان
الاختيار معلقاً بين الشيخ حسونة النواوى والشيخ محمد شاكر ، ولكن نظراً لأن
الآخر كان أقرباً من الخديو وبينهما صلات وثيقة ، فقد كان المفهوم أن الانجليز لن
يرضوا عن تعيينه ؛ وهذا ما حدث بالفعل حينما تقابل اللورد كرومر في يوم ٢٢ يناير
مع الخديو للمحادثة في الموضوع ، وانتهى الأمر بالاتفاق على إسناد هذا المنصب الى
الشيخ حسونة النواوى .

وفي اليوم التالى أرسلنى الخديو للمفاوضة مع بطرس غالى باشا في رغبة سموه
الانعام على الشيخ شاكر برتبة أو نيشان ليحدث اللورد في ذلك ، فلاحظ الباشا أنه
أنعم على الشيخ منذ ثمانية أشهر بالمجيدى الثانى ، وأنه منح منذ أيام قلائل علاوة قدرها
عشرة جنيهات ؛ فإذا يقال لو منح ترقية أخرى ؟ قلت : . إن المكافأة المطلوبة إنما هي
تقيامه بإدارة الأزهر مدة انتدابه . فوعد بمحادثة اللورد في ذلك .

ولما عدت للخديو وعلم بما دار بيننا قال : . إذا سألتفاهم أنا شخصياً مع اللورد . .

مرسة القضاء الشرعى . وعلى أثر ذلك سافر الخديو يوم ٢٨ يناير الى سيوه

في رحلة استغرقت حتى يوم ١٩ فبراير ؛ فلما عاد أرسل رئيس مجلس النظار يقول إن
المجلس سيعقد في يوم ٢٥ فبراير فلما أعلنت الخديو بذلك بدا على سموه الغضب ،
وقال : . عجيب بأن مصطفى فهمى يعاملنى كأنى أحد النظار . .

وأمرنى بأن أخبر بطرس باشا بالتوجه للقهة يوم ٢١ منه ، فلما حضر حادثه في

(*) تراجع سنة ١٩١٤ من هذه المذكرات .

ذلك فأزال ما في نفسه من التأثير ووافق سموه على عقد المجلس في التاريخ المذكور .
 وكان من أهم المسائل المعروضة عليه مشروع مدرسة القضاء الشرعي ؛ ودارت
 بشأنه مناقشة طويلة حادة أبدى سموه فيها للمجلس عدم ارتياحه لهذا المشروع لعدم
 رضا العلماء عنه ؛ وقد ظن سموه أولاً أن ناظر الحقانية ابراهيم فؤاد باشا معضد له
 في رأيه ، ولكن ظهر في النهاية بعدما أيد سعد باشا زغلول المشروع أن جميع النظار
 معه ما عدا ناظر الاشغال حسين غفرى باشا فقد انضم للخبديو طالباً تأخير المشروع
 لجلسة أخرى ، ولكن الاغلبية انحازت لسعد باشا فلم يسع الخديو إلا أن يمضي القانون
 مكرهاً وهي أول مرة حدث فيها ذلك .

فلما خرج النظار تكلم سموه مع المستشار المالي فقال لسموه : « إن ما فعلتموه
 سموكم هو عين الحكمة وبهذه الطريقة ارتفعت ، وصغر النظار » .

وقد بلغنا من سموه أن سعد باشا قال أثناء المناقشة في حدة ظاهرة : « حيث لا يستطيع
 الانسان أن يتكلم هنا » ، وأنه ضرب يده على المنضدة ، وقال أيضاً : « إنه إذا فصلت
 مدرسة القضاء عن الأزهر ولم تنسب اليه يقال عن القاضي المتخرج منها إنه كافر » .
 وكان سموه متأثراً لذلك جدد التأثير ، وقد صرح لنا أنه منذ اليوم لن يحضر جلسات
 مجلس النظار ، لأنه سيرغم على الموافقة على مشاريع لا يريد لها وينسب اليه الرضاء عنها .
 وفي ٢٧ فبراير تقابلت مع سموه بحضور اسماعيل أباطه باشا ، فأبدى أسفه
 لما حدث في مسألة مدرسة القضاء الشرعي ، فقلت لسموه : « إنه يمكن لجنا بكم العالي
 القضاء على هذا المشروع بتنظيم الأزهر وإدخال الاصلاحات عليه وأن تقدموا له النعم
 والخيرات والمربات ؛ وقد ترك الانجليز لنا الأزهر فلم نفعل نحن شيئاً » .

وقد سر اسماعيل أباطه باشا لفكرتي كما رأيت من الخديو ميلاً لتنفيذها .

وفي ٥ مارس تقابل اللورد مع الخديو ودار الحديث حول عدة مسائل من بينها
 مسألة المدرسة ، فأثنى اللورد على سعد باشا ومقدرته وذكائه ، كما امتدح بهذه المناسبة
 خطبته التي ألقاها في الجمعية العمومية عن وجوب التعليم باللغة العربية .

فرد سموه بأن مشروع المدرسة قد أثار غضب العلماء ، وأنه كان الأولى التريث
 فيه فقال اللورد : « ولكن المقتى وشيخ الأزهر يحثاه ولم يعترض عليه » .

تقرير كرومر عن الحركة الوطنية . يلاحظ اللورد في تقريره عن سنة ١٩٠٦
 أن الحركة القائمة بها بعض المصريين لتأسيس حزب يدعون أنه الحزب الوطني هي

شيء جديد لم يسبق له وجود في مصر؛ إذ أن المصريين لم يكونوا مستقلين في عصر من العصور، بل تقلبوا من جيل إلى جيل تحت نير الفرس واليونان والرومان والعرب والجر كس وأخيراً الأتراك، وإنه لا يوجد إلا عصر الفراعنة المظلم الذي يظن أن المصريين حكموا فيه أنفسهم.

أما الحزب القائم بالحركة الحالية إن لم يكن قائماً بكيئته على أساس التعصب الاسلامي فإن ذلك التعصب هو سلاحه وأنشودته.

وهو يستنتج ذلك من كون المحرك الوحيد الذي يؤثر على شعوب الشرق هو الدين، وأن شكل الحكومة الدينية هو الوحيد الذي يميل إليه الشرقيون ويعتزون به. ولهذا يجب على الدول أن تلاحظ حركات التعصب الاسلامي أينما ظهرت؛ لأنه يخشى منها إقلاق النظام وتعكير الراحة العامة كما كاد يحصل في الربيع الماضي في القطر، غير أن اللورد لا يظن أن ذلك الحزب المستر تحت رداء الوطنية تقوم له قائمة، ولا أن مبادئه المتعصبة تسرى في عروق الأمة المصرية لأن القائمين به أفراد مغرورون لم يولم أحد الزعامة. بل يظن أنه يوجد في القطر حزب آخر أجدر بأن يلقب بالحزب الوطني، وهو مؤلف من عقلاء الأمة الذين يشتغلون بسكون وصبر لما فيه المصلحة العامة، وتقدم البلاد؛ وهو يسميه حزب تلاميذ المخفور له الشيخ محمد عبده، ويستشهد بواحد منهم وهو سعد زغلول باشا ناظر المعارف الآن.

اصدار هيريرتي ليتاندار واستاندارو. في ٣ مارس صدر أول عدد من ليتاندار إجبسيان، باللغة الفرنسية و«الاجبسيان استاندارد» باللغة الانجليزية. وهاتان الجريدتان أسسهما مصطفى كامل عقب حادثة دنشواي وقام فيهما بحملة شديدة ضد إنجلترا بسبب هذا الحادث؛ وكانت نتيجة هذه الحملة أن وزير خارجية إنجلترا، بعد أن اتهم المصريين، بإعزاز كرومر، بأقبح التهم، وبعد أن أقره على خطته واستحسن كل ما أتاه، عاد فسحب ما قاله من الألفاظ الخارجة في مجلس العموم؛ ثم بعد ذلك عزل اللورد كرومر شر عزلة، ولم تمض بضعة أشهر حتى أعقب ذلك صدور العفو عن مسجونى دنشواي وأفرج عنهم بمناسبة عيد الجلوس في ٨ يناير سنة ١٩٠٨.

أماريت سياسية للخمريو. في ٢٤ مارس نشرت جريدة الاجبسيان استاندارد تصريحات كان قد أفشى بها الحديو لمكانب الطان وهذا نصها: «أنا أحب بلادى حباً صحيحاً كما يعرف كل مصرى كيف يجب أن يحبها وتعلقنا بهذا الوطن عظيم، فهو وطننا

الخاص وفيه خيرنا وله كل محبتنا ونكره أن نموت في وطن آخر سواه .
وبدهشني ما يبديه المصري من السهولة العجيبة في اقتباس التهذيب الأوربي ،
ولقد حان الوقت ليزيل كل جهد لتحقيق أمانى الشعب المصرى فيما يتعلق بتقدمه .
وأنكر سموه بصفة قاطعة وجود أقل تعصب في مصر ، وقال : « إن الشعب المصرى
صالح من طبعه ، وعامل أمين لين العريكة ، كما أن التسامح من أعظم قواعد ديننا .
ثم تكلم عن التهمة الموجهة إليه ، وخلاصتها أنه يريد أن يوجد لنفسه سلطة شخصية
ليستعملها على النمط الشرقى ، فقال : « إننى تعلمت وأدركت بواسطة تربيتى الأوربية أنه
لا بد من اتحاد الأمة مع ملكها في العمل لمصلحة البلاد وحسن إدارتها . أما الحكومة
الاستبدادية فأنها عمل شاق ولا أقوى على احتماله . » وختم كلامه بقوله : « قد بذلت
كل قوى عاملا لمصلحة بلادى وما عارضت مطلقاً في عمل اعتقدت أنه نافع لمصر ،
ولم أرفض في حياتى الاصفاء للنصائح والارشادات . »

وقد نشرت اللواء ترجمة هذه التصريحات بالخط العريض ، بعد أن وزعت
إعلانات يدوية تلفت فيها النظر لما ستشره .

وفى اليوم التالى طلب إلى الخديو أن أستدعى إليه الشيخ على يوسف فلما قابله
قال له : « الحقنا ! الولد مصطفى كامل عمل عملة بطالة ؛ أولاً وزع منشوراً أمس صباحاً
فيه يلفت أنظار الناس لتصريحاتى ، ثم نشرها في جريدته بطنه ورنه . » واتفق الخديو
مع الشيخ أن يكتب المؤيد اليوم والمنبر غداً بأنه لم يكن ثمة ما يدعو لهذه الحركة
الصيانية ، وأن ما قاله الخديو لمكاتب الطان هو نفس ما يقوله على الدوام لمحدثيه ؛
وبالفعل تم ذلك ؛ وقد قال سموه بهذه المناسبة أيضاً : « الغرابة أن رجالنا الباشوات
وجدتهم أمس موافقين على ما فعله مصطفى كامل من الطيش ! » وعلمت من سموه أنه
يعنى لطيف سليم باشا ، واحمد شوقي بك ، ثم قال : « وإن صاحبنا مستر موزلى (*)
غاضب كثيراً لما حدث . » وقال أيضاً : « إننى لا أقول شيئاً ضد اعتقادى ، وحينما أقول
أنا أحب مصر مثل حب المصريين لها ، وإننا لا نريد أن نموت بعيدين عنها لا بأبغ ؛
لأننى فى الحقيقة لما ذهبت إلى الخرطوم ، وحينما أكون فى الاستانة كل سنة ، أرى على
وجوه المصريين وعلى لسانهم حينئذ لبلادهم ، وشوقهم الشديد للرجوع إليها حتى أصغر

(*) كان قاضياً فى المحاكم الأهلية وخرج منها ، واشتغل بمكانة بعض الصحف الانجليزية بلندن ، وهو
حبيب لمصر والمصريين ، ونصوح للخديو فى الأعمال التى تهتم الانجليز وخصوصاً بالنسبة للصحافة .

واحد فيهم مثل الشنه جي (*) الذي في معية والدتي . . .
وقد بلغني مما سمعته بخصوص مكاتب الطان ، أن مصطفى كامل ، إيشا هو الذي
أوعز إليه بالتوجه إلى القبة ومحادثة الخديو ، وربما كان الواسطة أحمد شوقي بك ؛
وبعد أن دون المكاتب رسالته عرضها بواسطة شوقي بك على الخديو فحذف منها بعض
عبارات ، ثم توجه بها شوقي بك إلى موزلي لأخذ رأيه فقال : « إذا نشر ذلك يضر
ولا ينفع . . » وألح في عدم نشر الحديث ، ولكن سموه رغماً عن هذه النصيحة أمر
بارسها إلى الطان .

والنقطة الدقيقة في هذا الحديث ، هي التي تمس الحالة القائمة وفيها تليج لمسألة
المجلس النيابي في قول الخديو : « إنني تعلت في أوروبا وبأنه لا بد من اتحاد الأمة مع ملكها
في العمل لصالح البلاد وحسن إدارتها ؛ أما الحكومة الاستبدادية فإنها عمل شاق
لا أقوى على احتماله . . » ولو صدر هذا الكلام في وقت آخر لما كان له كبير أهمية ؛ وقد
قالت البروجريه ، وهي جريدة فرنسية محلية مiale للسياسة الانجليزية ، بمناسبة هذه
العبارة : « اتضح الآن أن الخديو من الحزب الوطني ، أي الذي يطلب المجلس النيابي . » ثم
وردت برفقة بأن التيمس قالت : « إن سموه أظهر الآن أنه موافق على سياسة
مصطفى كامل . » وأنها تهدده بأن يعدل عن هذا المسلك لأنه مدين لانجلترا بمركزه .
وقد نهجت الجرائد الفرنسية هذا المنهج إلا أن الاجبشيان جازيت هونت الأمر
فكتبت تقول بأنه لا يوجد في حديث الخديو ما يوجب تهديد التيمس لسموه .
وزاد هذا الحديث توتر العلاقات بين الخديو والمحتلين .

حديث سيانتي آخر : وفي ٣١ مارس كتبت الصحف حول الحديث الذي أدلى
به الخديو إلى المسترديسي مكاتب الديلي تلغراف قبل سفره لانجلترا ؛ وفي هذا الحديث
ينوه المكاتب بثلاث نقط مهمة :

(١) استنجد المكاتب من كلام الخديو أنه يرى الاحتلال أمراً طبيعياً ، ويفضله
على احتلال أي دولة أخرى .

(٢) أنه يرى الشعوب الشرقية ميسالة للسلطة المطلقة بدلا من السلطة النيابية ؛
وعليه ينصح للانجليز أن يتركوا له هذه السلطة وأن يتفقوا معه في الأعمال حتى يكون
الجميع يداً واحدة لصالح البلد .

(*) هو الذي يحمل الطعام من المطبخ لغرفة المائدة .

(٣) أبدى الخديو أنه رغم احترامه للسلطان باعتباره الرئيس الديني ، لا يمكن أن يتنازل لتركيا عن أى امتياز نالته أجداده . وأن المصريين يؤيدونه في ذلك ؛ وعلى ذلك فإن اتهامهم في حادثة طابا بالاشتغال لصالح تركيا مردود وليس له أصل .

وفي الحديث أشياء أخرى مثل اعتراف الخديو بحميل الملك ادوارد الذى أبدى لسموه ، في كل مرة زار فيها إنجلترا ، كثيراً من العطف وكرم الوفادة ؛ وقد نوهت الصحف المالية للإنجليز بهذا الحديث ، وأشارت إلى الصحف الوطنية بقولها : « ما هو ذا الخديو على غير فكركم ، فهو يريد الاحتلال ولا يطلب مجلساً شورياً . » فردت الجرائد الوطنية بأن كلام مكاتب الدايلى تلغراف لا يعول عليه ، لأنه استطراد واستنتاج لا يبرره الحديث ، وأنت بشواهد عديدة على أن الرجل في كتاباته يخلط ، هذا فضلاً عن أنه لم يطلع الخديو على ما كتبه قبل النشر كما هو المعتاد في هذه الأحوال ، ولهذا لا يمكن التعويل على كلامه وكتابته .

وفي أول يونيو سألني الشيخ علي يوسف تليفونياً من مصر عن هذا الحديث ، وعمما يمكن أن يكتبه بشأنه ، فوعده بالمقابلة في اليوم التالي عند رجوعى لمصر من الاسكندرية بمناسبة اجتماع مجلس الأوقاف الأعلى . ثم عرضت على الخديو الأمر فقال لي : « أنا لم أقل مطلقاً لديسى إنتى مبال للسلطة الشخصية ، وقد صرحت لمكاتب الطان بعكس ذلك ؛ فكيف أقول الآن العكس . أما بالنسبة لما يقوله ديسى من أنى موافق على الاحتلال ، فهذا لا يعقل ؛ لأنه لا يوجد مصرى يرغب احتلال بلده بدولة أجنبية ؛ أما تفضيل الانجليز على غيرهم ، فهو لاشك مما يقوله كل إنسان . » وأخيراً قال لي : « عندما تقابل الشيخ علي يوسف في مصر أخبره بأن فكرى لم يتغير بالنسبة للاحتلال ؛ وقد أوضحت رأيى لمكاتب الطان بالنسبة للحكومة الشخصية ولا بأس أن يكتب ذلك . » ثم قابلت الشيخ وأخبرته بذلك فكتب شيئاً بهذا المعنى ؛ ولما رجعت عرضته على الخديو ، وكان اسماعيل أباطه باشا موجوداً ، فوافقا عليه ، وأمرنى سموه أن أخبر الشيخ علي يوسف بأن يقول : « إن مكاتب المؤيد قابل أحد رؤساء المعية — بدلاً من أن يذكر اسمى — وعلم منه كيت وكيت . » قال الخديو : « وإن سئلت أقول إنى أجهل ذلك . » وقد حصل ونشر المؤيد تحت عنوان « صحيح الحديث » ما يأتى :

« قطعت جبهة قول كل خطيب . كتب إلينا كثيرون . ومن جملتهم احمد افندى عبد اللطيف الحامى ، بعد اقتناعهم من استنتاجات المؤيد . وعتب الحامى المذكور عليه

بعد نشر خطاب له ، ولكن لم يشأ المؤيد أن يناقش الفاظاً بالفاظ فأوفد مكاتباً خصوصياً للاسكندرية فقابل أحد رؤساء الجمعية وهذا ما قاله وأذن بنشره حرفياً : نقلت الجرائد في هذه الأيام حديثاً عن جريدة الديلي تلغراف عزاء مكاتبها للجناب العالي الخديوى وقد جاء فيه كلام عن مركز الاحتلال الانجليزى في مصر وعن الحكومة الشخصية في البلاد الشرقية ، والحقيقة أن المستر ديسى طلب قبل سفره من القطر المصرى مقابلة الجناب العالي وجرى معه حديث لم تعرض صورته بعد على سموه . ومع اعتقاد الجناب العالي بحسن نية المكاتب فيما نشره ، إلا أن رأى سموه في الاحتلال لم يكن من قبل مجهولاً ورأيه فيه لم يتغير ؛ وأما رأيه في أمر الحكومة الشخصية فقد قاله سموه بأجلى عبارة لمكاتب الطان قبل الآن ولم يبد لسموه رأى جديد يخالفه .

اقامة اللورد كرومر وتعيين السير الدون جورست مكانه . بلغ الاستياء من سياسة الاحتلال غايته ، سواء في ذلك الخديو والشعب المصرى ؛ وعرف الانجليز أن نفوذهم الذى عمل اللورد كرومر على تقويته وتدعيمه منذ تعيينه ممثلاً لانجلترا خلفاً للسير ادوارد مالك سنة ١٨٨٣ بدأ يتضاءل ويضعف على يد كرومر نفسه بسبب أخطائه الأخيرة ، ولا سيما فيما يختص بحادثة دنشواى التى صدعت من هيبتهم في نظر أوروبا كلها ، ولما أحدثته هذه السياسة الغاشمة من رد الفعل وتقوية النزعة الوطنية ، وتنبه الأفكار بين عامة الشعب ؛ عندئذ رأت انجلترا أن تضحي بفرد هو اللورد كرومر على أن تضحي بمصالحها العامة ؛ فقررت تعيين السير الدون جورست معتمداً بريطانياً خلفاً له ، ووضعت سياسة جديدة تقوم على اجتذاب الخديو إلى جانب انجلترا ، واستمالة الاحزاب الوطنية التى كانت تتمخض عن الظهور .

وصدر هذا القرار في أول أبريل فكان له وقع حسن في النفوس ، بعدما بلغ التذمر نهايته ، وبذلك أخذت البلاد تستعد للعهد الجديد بشئ من الرجا .

وفي ٢٥ أبريل تألفت لجنة للاحتفال بوداع اللورد ، بإشراف مستر فنسان كوربت المستشار المالى ، وقد قابل دومرتينو باشا وأشار إليه من طرف خفى أن اللجنة تود لو شرف الجناب الخديوى الأوبرا يوم الاحتفال . وأنه إذا لم يحضر فإن اللورد يتحدث عن الخديو اسماعيل والخديو توفيق ، ولا يشير إلى سموه بشئ ، بل ينتقد على الأوقاف والأزهر والمحاكم الشرعية .

فسأل الخديو دومرتينو باشا عن مناسبة الحديث بينه وبين كوربت فقال :

« عندما أراد توزيع اللوجات ، فكر في لوج الجناب العبالى ولمح إلى أنه إذا لم يحضر سموه ، ففي وسعه أن يرسل من ينوب عنه . »

وفي ٢٧ أبريل جاء اللورد وزار الخديو زيارة الوداع وقال لسموه ما يأتى : « جئت لآخر مرة ، وقد لا تتقابل بعد ذلك ؛ فالآن أريد ألا أخنى عليكم شيئاً فأقول بصراحة إن العلاقات الشخصية بينى وبينكم كانت طول المدة التى أقمتها حسنة . ، فأبدى الخديو شكره ؛ ثم قال اللورد : « أما العلاقات السياسية فكانت سيئة وخصوصاً فى السنوات الأخيرة ، فان سموكم اندفعتم فى تيار اللواء والمؤيد وطلب مجلس نيابى . ، فأجاب الخديو بأنه لم يطلب ذلك ، وأتم اللورد كلامه قائلاً : « فما نفع هذا المجلس ؟ ألم تعلموا أنه يكون ضدكم وأنكم تلعبون بالنار ، فعليكم أن تتشجعوا وتخرجوا من المأزق الذى اندفعتم بنفسكم اليه وتركوا هذه الأمور لئلا تعرضوا مركز الخديوية للخطر . واعلموا أنه إذا حصل اختلال فى مصر واضطر الحال لاستخدام القوة العسكرية الانجليزية ، وأطلقت رصاصة واحدة فانها تكون القاضية على مصر وعلى العائلة الخديوية . ولقد كان اعتصاب سائق العربات مصوغاً بصبغة سياسية وهذا شئ غير حسن ، ولكن لما يعلمه المعتصبون من قوتى وشدتى انتهى الأمر بسلام ولم يستمر الاعتصاب . ولكن بعد خروجى سيرجع وهناك الطامة الكبرى ، وأن المسيحيين والوطنيين وأغلب المصريين مستامون من هذه الأمور . »

وما الذى دفعك لمقابلة مكاتب الطان الذى نشر حديثك معه ؟ ولكن أما وقد حصل تغير الآن فى المعتمد ، فان الفرصة أمامك فيمكنك تغير خطتك أولى من أن تكون سبباً للضرر بشخصك والخديوية وعائلتك . »

فرد الخديو على اللورد بقوله : « إذا كنت تعنى بكلمة عائلتى أولادى ، فأنا والله الحمد عندى ما يكفينى ويكفيهم ؛ أما إذا كان القصد الأمراء الآخرون ، فأنت ضيقت عليهم دائرة الانتساب لاسرقى . أعنى الدكريتو المحدد لأعضاء العائلة الخديوية ، وقد شجعتهم ضدى وعينت منهم أوصياء على أبناء العائلة بدون علمى ، ولم أعلمه إلا من الصحف . »

ومن جهة سياسى فأنا أعلمتكم أننى لا أريد الضرر لبلادى وأننى أبتعد عما يجلب لها أى ضرر . وفى مدة الخمسة عشر عاماً كانت الاستقامة من شعائرى ، وكنت أجتهد فى تسهيل مهمتك ، وأنا آسف على نسيانك الخدمات التى قت بها لك ، وأستغرب من

وصول كل إشاعة سيئة ضدى إلى أذنك ، وعدم وصول شيء من المساعي الحميدة التى كنت أقوم بها .

وبعد خروجه قال لنا الخديو : ... وكان كلامه فى نهاية الغلظة ينم عن نزوع إلى الانتقام والتشفى من خصم لم ينل بغيته منه ويريد تهديده وتهديد مركزه . وإزاء هذه الغلظة قرر الخديو ألا يرسل مندوباً عن سموه فى حفلة الوداع بالأوبرا واكتفى بأن يتوجه سموه يوم ٢ مايو فيزور اللورد وزوجته فى الوكالة البريطانية .

وفى عصر ذلك اليوم جاء السير الدون جورست وقابل الخديو وتحدثا معاً ، وأعلم سموه أنه لم يقابل الملك قبل سفره إلى مصر ، وأنه سيمكث لآخر يومين لمراقبة الأحوال هنا ، ويعود إلى إنجلترا لشرحها لوزير الخارجية ، لأن التقارير ليست كالمشاهدة ، وبعد أن يمضى إجازته يعود للعمل . فأبدى له الخديو ارتياحه لتعيينه وقال له : . . . إننى أعتبر ذلك التفاتاً وترضية من جلالة الملك وحكومته لى ، حيث اختار أراجلا أعرفه واشتغلت معه وهو صديق لى ، فأؤمل يا سير جورست أن تكون فى المستقبل نفس الرجل الذى عرفته فى الماضى . . . فأجاب السير بأنه يؤكد لسموه أن خطته لا تتغير . وأنه سيكون دائماً الصديق القديم ، فرجاء الخديو ، لمعرفته شئون الداخلية والمالية والبلاد ورجالها وباللغة العربية ، ألا يعتمد فى معلوماته على واسطة . ثم قال الخديو : . . . عندما يبلغك شيء فلا تغضب بل احضر عندى فى أى وقت كان ، وتحادث معى حتى لا يقع سوء تفاهم بيننا ؛ وأؤكد لك أننى أريد خدمة بلادى باستقامة ولا أميل إلا للحق ، ولتكن وجهتنا واحدة ، ألا وهى العمل النافع لمصر . . .

وبهذه المناسبة تحدث الخديو مع جورست عن جلسة مجلس النظار التى حدث فيها المناقشة فى مشروع مدرسة القضاء الشرعى وتوجه شيخ الجامع على أثرها إلى اللورد كرومر وشكا إليه ، فلم يمض يوم أو اثنان حتى أرسل سعد باشا لشيخ الجامع خطاباً يعدل فيه ما ورد فى الذكرى الخديوى . وقال الخديو :

« فهل يمكن أن يعدل الذكرى الخديوى بخطاب بسيط من ناظر المعارف ؟ »

وبعد انتهاء الزيارة ، بلغنى من دومرتينو باشا نقلاً عما سمعه ، أن الانجليز يقولون إن جورست سيكون سهلاً ليناً فى البداية حتى يحدث من الخديو ما يستوجب الملاحظة فيكون عندئذ شديداً جداً على سموه .

وفى ٣٠ منه علمت من بطرس غالى باشا ، أن اللورد كرومر نقل كل ماجرى بينه

وبين الخديو من الحديث بنصه لمسيو دوفيل بوا قنصل عام هولانده وأقدم القناصل الموجودين بمصر ؛ وعلم بطرس باشا من كرومر أيضاً أن الخديو وعد بأن يتبرأ من الحزب الوطنى فى الخطاب الذى سيلقيه يوم استقبال جورست ، وأنه ألقى على سموه نصائح بصفته محباً له بأن يتعد عن مصطفى كامل وعلى يوسف واحمد شوقى ؛ ثم قال لى بطرس باشا : « إن اللورد حدثنى بغاية الاعتدال ، وليس كما سمعته وقاله لى الخديو ؛ وقد أبدى لى اللورد أنه بتغييره وتعيين جورست قد أتاحت لسموه فرصة ثمينة للخروج من المأزق الحرج الذى زج فيه بنفسه . ولم يقل لى شيئاً عن تهديده للأريكة الخديوية بل قال فقط : إن السياسة الحالية مما تضرر الخديو . »

وفى أول مايو توجه مصطفى فهمى باشا وقابل البرنس حسين كامل باشا ، واجتهد فى إقناعه بقبول حضوره فى حفلة وداع كرومر .

وأرسل المستشار المالى خطاباً لرياض باشا يطلب منه فيه الاشتراك فى هذه الحفلة ، فقبل ؛ ولما سئل إذا كان ينوى الخطابة ، أجاب نفياً .

وبلغنى بعد ذلك ، أن وكيل البنك الأهلئ بالاسكندرية ، وهو انجليزى ، بذل وسعفه فى ضم الوطنيين للاحتفال باللورد فلم ينجح ، فهدد بعدم مساعدتهم وقت اللزوم . وقال لكامل بك تيمور : « أنت رجل مالى ولك أشغال كثيرة وتحتاج إلى المال فاذا أبيت الانضمام فانا نحن أيضاً نمنع عنك المال حين احتياجك إليه . » ومع هذا التهديد فقد رفض الحضور .

وفى ٢ مايو توجه الخديو صباحاً لزيارة اللورد بدار الوكالة البريطانية وكان اللورد فى انتظاره على آخر درجة من السلم ؛ وتقابل الخديو مع زوجة اللورد ، ولم يحضر الاجتماع أحد ، وجرى الحديث عن الهواء والمناخ والأزمة المالية وبعد ذلك أوصله اللورد حتى الباب الداخلى .

وقد بذل رجال الاحتلال كل مجهود لاحتضار أكبر عدد من الوطنيين فى حفلة الوداع ولكن بالرغم من هذه الجهود فقد رفض الكثيرون الحضور .

وجاءنى واطسون باشا الياور الخديوى يسعى فى حضورى فاعتذرت بأنى سأكون يوم الاحتفال فى الاسكندرية ، كما اعتذر عزت بك بأنه لا يعرف اللغة الفرنسية التى ستلقى بها الخطاب ؛ أما احمد زكى باشا فقد اضطر للقبول .

ورفض يوسف ضيا باشا الحضور وقال : « إنه لاوقت لديه للتوجه للأوبرا . »

وقد علمت من الخديو أن واطسون باشا كتب أمام أسماء رؤساء الجمعية الاعتذارات التي قالوها عندما عرض عليهم أن يحضروا حفلة الأوبرا.

وقال لي سموه أيضاً إن البرنسات الذين يخاصمونهم من عائلة حلیم وعائلة فاضل وربما أيضاً البرنس عمر طوسون، قبلوا الدعوة للاحتفال بكل ارتياح، وإن البرنس سعيد حلیم كتب خطاباً إلى اللورد يفيض مدحاً وشكراً للرعاية التي كان يوليهم إياها. وكتبت الصحف الوطنية تندد بالذين سيحضرون الاحتفال، ولا سيما بالبرنس حسين كامل باشا. وهكذا مرت الحفلة يوم ٤ مايو دون أن يحضرها من الوطنيين إلا عدد قليل من أثر عليهم صنائع الانجليز؛ أما هؤلاء فقد حضروا جميعاً بطبيعة الحال في الاجتماع.

وقد ألقى اللورد خطبة ضافية في هذا الاحتفال؛ لا حاجة بنا لا يراها؛ ويستطيع القارئ أن يراجع هذا الخطاب الذي تلاه كرومر بالطعن على الأمة المصرية ورجالها، في الصحف التي صدرت في هذه الفترة، ولكننا نحيله على المقال الشهير الذي رد به الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد على خطاب كرومر وقد فيه مطاعه بقوة وذلاقة، وقد نشرته جريدة المؤيد عقب الاحتفال.

جورست وسباحة الرفاق الجديد. في ١٠ مايو أطلعنا على الخطبة التي سيلقيها جورست يوم استقباله الرسمي، فوجدناها نقطتين هامتين: الأولى أنه نوه فيها بتأكيد روابط المحبة من زمن بعيد بين إنجلترا والدولة العلية، والثانية اعترافه في آخر خطابه بأن حكم مصر إنما هو للجناب الخديوي.

وقد أرسلنا فأحضرنا خطبة كرومر سنة ١٨٨٣ للوزنة بين الخطبتين فوجدناهما متماثلتين تماماً، ولكن جورست أشار فقط في خطبته إلى السنين التي قضتها في خدمة الحكومة المصرية بنظارة المالية.

وفي ١٦ مايو كان الاستقبال الرسمي، فآلى السير الدون جورست خطبته المذكورة بعد تعديل فيها بحذف اسم الدولة العلية، لأنه رأى في الرد الذي أعدته - بصفتي رئيساً للديوان الأفريقي، وبعد عرضه على نظارة الخارجية كالمعتاد - أننا سنقول: «روابط الود بين إنجلترا والدولة العلية وبالأخص مصر»، فآكتفى هو بذكر مصر فقط؛ وكان في ردنا جملة أخرى وهي: «تأكد يا سعادة الوزير أنك ستجد مني كل المساعدة بالاخلاص»، وقد أراد الخديو حذفها ولكن بطرس باشا استصوب بقاءها.

ثم إن الذي سر الخديو في خطبة جورست اعترافه بسيادة الدولة العلية حيث تكلم عن توثيق روابط المودة بين إنجلترا والدولة العلية ثم اعترافه بأن الحاكم لمصر هو الخديو حيث قال جورست : « إنى أشعر فى خاصة نفسى بارتياح لاختيار الملك لى وكلا مفوضاً ، وقصلاً عاماً فى بلاد أنت مليكها الكريم . »

وفى ١٩ مايو قابلت البرنس حسين كامل باشا ودار الحديث بيننا عن المعتمد الجديد ، فقال البرنس إنه قابل جورست وفهم منه أنه مبال لاصلاح الأمور ، وقال دولته للمعتمد : « إن المديرين مغولة أيديهم عن العمل بسبب المفتشين الانجليز ، مع أنهم أدرى بمصلحة البلاد . فرد بأنه يجب تغيير هذه الخطة . »

وفى ٢٥ مايو زار المعتمد عباساً ودار بينهما حديث ودى ، وقال جورست إنه سيسافر إلى إنجلترا لعرض الحالة على ناظر الخارجية شخصياً بدل التقارير ، وإنه سيعود بعد ذلك لمصر للعمل بكل إخلاص مع جنابه العالى .

وقد زار المعتمد الخديو مرة ثانية فى ٥ يونيو ، ولكن سموه لم يصرح بشئ مما دار بينهما من الحديث ؛ بيد أنه بعد خروج جورست قابل سموه اسماعيل أباطه باشا ففهم من سموه أمرين مما يتعلق بهذا الحديث : وهو أن جورست ابتداءً فى انتقاد أعمال كرومر ولم يرد عليه الخديو ؛ والثانى أن جورست نصح بعدم الاشاعة إلى أن فى مصر أحزاباً ؛ وقد فهمت من ذلك أن جورست أراد ألا يتكلم الناس عن الحزب الوطنى لأنه ربما هو الذى يثير أفكار الانجليز .

وفى ٢٢ يونيو ، سافر الخديو إلى الأستانة فوصلها يوم ٢٧ منه ؛ ومكث بها أسبوعاً ثم بارحها إلى ديفون لأخذ الحمامات .

وفى ١٠ يوليو سافر جورست إلى لندن ؛ وقد كلفنى بطرس غالى باشا أن أرسل برقية للجناب العالى : « بأن المعتمد سافر مرتاحاً من حسن معاملة الخديو له ومن سير الأمور فى مصر على العموم ، ووعد بأنه سيعلم بذلك وزارة الخارجية الانجليزية لتطمئن الخواطر ، لأن تقارير كرومر كان لها تأثير سيئ فى النفوس . » ففعلت .

وفى ٢٥ منه جاءنى مظلوم باشا ناظر المالية وطلب منى أن أرسل برقية للجناب العالى بأن المستشار المالى سيقدم استقالته ؛ وقد فهمت من حديثه أن سبب استقالته ملاحظة جورست عليه وانتقاده لسياسته المالية وكثرة الانفاق من الاحتياطي ؛ وفهمت كذلك أن جورست غير مستريح لمستشار الداخلية المستر متشل اينس ، ولا إلى

اللورد سيسل الذى رشح لأن يكون مستشاراً مالياً ؛ وقد أرسل جورست للخديو فى ديفون خطاباً رقيق العبارة يفيض بعبارات الاحترام ، يعلم سموه باستقالة كوربت ، ويعرض على اعتابه تعيين خلف له إذا وافق ولى النعم عليه . وهذا أمر ما كان يصدر فى عهد كرومر ؛ إذ كانت التعيينات كلها تجري دون أخذ رأى الخديو .

فرد الخديو عليه بخطاب يقول فيه إنه واثق من الشخص الذى انتخبه لثقة سموه فيه ، ولهذا يوافق عليه ؛ وقد خلفه فى ٩ أكتوبر المستر هنرى بول هروى . وعاد الخديو فى يوم ٢ أكتوبر ، وقضى ليلة فى المحروسة ، وقابل النظار فى سراى رأس التين فى اليوم التالى .

عهد جديد : هذا وقد بدأ عهد جديد فى البلاد من ناحية سياسة المحتلين بعد رجوع جورست من لندن ؛ فكان أول أعماله أن جمع لديه كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية ، وأوصاهم بمعاملة أقرانهم المصريين بالحسنى ، وعدم الخروج عن دائرة نفوذهم واختصاصهم ؛ ولم يحضر هذا الاجتماع سوى الموظفين الانجليز ، وقد أمرهم بكتمان هذه النصيحة ؛ ولكن الغريب أن المؤيد نشرت الخبر فى اليوم التالى . وفى أول ديسمبر تقابل بطرس باشا مع الخديو ، فأبدى سموه ارتياحه للمعتمد الجديد وخطته .

وفى ١٧ منه قابلت بطرس غالى باشا ، فعلمت منه بحصول الوفاق بين الخديو وجورست على منح الرتب والنياشين ، سواء أكان ذلك بواسطة الداخلية أم من لدن جنابه .

وقد أفهمنى أنه يخشى أن تحدث فى هذا الشأن أخطاء كالتى وقعت ، وأن تعود تجارة النياشين ؛ وذلك لا يحسن أمام جورست .

وفى ٢٣ ديسمبر ، بعد مقابلة بين الخديو والمعتمد ، علمت أنه أخبر سموه أن الحكومة الانجليزية لا تعارض فى العفو عن مسجونى دنشواى ، وأنه قر الرأى على إصدار العفو فى عيد الجلوس الخديوى .

وهكذا سارت الأمور فى هدوء فى ظل العهد الجديد .

أرمنى ~~بهره~~ الخديو . فى ذلك الحين تغيرت حالة الخديو عن ذى قبل ، وأصبح كثير الصخب ، يتكدر ويسخط لأقل شئ ، وغدا مشئت الأفكار ؛ فراعنا هذه الحالة التى لا نعلم لها سبباً .

وفي يوم ٢٥ مايو قابلت بطرس غالي باشا ، وعرضت عليه الحالة ، فقال لي إنه توجد إشاعة بأن الخديو كان يكلف أحد الانجليز بالكتابة في صحف إنجلترا ضد كرومر ، وأن هذا الرجل ، نظراً لوجود مكاتبات لديه من الخديو ، يطلب مبلغاً عظيماً ؛ وإلا فانه يفضح الأمر ؛ وهذا ما يخشى الخديو حدوثه من وقت لآخر .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان سموه متكدر من السلطان ، لأنه رغب أن يشتري أرضاً واسعة بالضمان فيها غابات يمتلكها رجل اسمه شريف أفندي من أزمير بمبلغ ١٢ ألف جنيه ، وقد أراد سموه أن يكون البيع باسم الركبدار احمد أغا الكريدلي . فلما علم السلطان بذلك ، حال دون إتمام الصفقة ، فتأثر الخديو جد التأثر ؛ ولكن انتهى الأمر بشراء عباس هذه الأرض ويظن بطرس باشا أن الخديو لهذا السبب لا يتوجه هذا العام إلى الاستانة ، وتمنى لو حدث ذلك ؛ ولكن سموه لم يتأخر عن السفر إليها .

وفي أثناء هذه المقابلة جرت سيرة احمد شوقي بك ، فقال بطرس باشا : « إنه ربما كان الوساطة بين الخديو وهذا الانجليزى . » وزاد على ذلك قوله : « ما هو انت يا شفيق اللى جبتك كما بلغنى ، لأن أفندينا كان زعلان منه ، وأراد أن يخرج من المعية لولا مساعدتك له . » وقد كان يظن بطرس باشا أن ذلك حدث في الأيام الأخيرة ، ولكنى أفهمته أن ذلك حدث أيام حسن عاصم باشا ؛ إذ أراد شوقي بك أن يقدم استقالته ؛ ولكن نظراً لذكائه ونشاطه ومقدرته فى الترجمة وحاجة المعية إلى خدماته ، فقد منعته من ذلك ؛ ولم أكن أعلم أنه يصل به الأمر لما نراه الآن ، كما أخبرت بطرس باشا بأنه وشى بى عند الخديو ، فقال لي إنه يعلم ذلك .

وبعد ذلك سألت دومرتينو باشا عن مسألة هذا الانجليزى ، فقال لي : « نعم هى مسألة حقيقية ؛ وقد علمت أن هذا الرجل كان قد حضر لمصر ، وطلب الحصول على امتياز كثير الفائدة ، ولكن جورست وقت أن كان مستشاراً مالياً رفض ذلك . فلما ذهب الشيخ على يوسف إلى لندن ، وعده بمساعدة مالية إذا رضى أن يكتب الجرائد الانجليزية ضد كرومر وأعماله ؛ فقبل وكتب واستمر على ذلك مدة ؛ ولم يعرف اللورد سر المسألة حتى توصل قبل خروجه من مصر إلى معرفة هذا الرجل ، وعلم أن يده خطابات كثيرة عدا خطابات أخرى من الشيخ على يوسف بأمر الخديو ، ومنها يعلم أنه أرسلت إليه نفود تبلغ الألفى جنيه . وخطابات أخرى تفضح الخديو وكاتبها . وأخيراً طلب اللورد من هذا الرجل أن يعطيه هذه الخطابات مقابل إعطائه الامتياز الذى يريده فأن .

وأخيراً تفاوض الرجل مع الوسطاء بينه وبين الحديد، وطلب مائة ألف جنيه وإلا فانه يسلم الأوراق للوكالة البريطانية؛ وعليه انتدب سموه كلا من أحمد شوقي بك وحسين محرم باشا للخبرة في هذا الشأن مع الرجل، ولكنه رفض خمسين ألف جنيه تعويضاً... مسكين الحديد لا يعرف من أى جهة يأتيه الكدر والضرب !

وفي ٢٩ مايو علفت من بروستر بك حقيقة مسألة الانجليزى؛ وهو مستر موزلى الذى كان قاضياً بالمحاكم الأهلية وأرغم على الاستقالة؛ ولكنه ليس هو الذى يهدد بتسليم الأوراق للوكالة البريطانية. أو يطلب بتعويض، لأنى أعرف أنه يوجد اتفاق يقضى بمنحه ١٢٠ جنيهاً كل ثلاثة أشهر. وقد صرف له ذلك عن يدي من الخاصة منذ أسبوع فقط؛ أما الرجل المقصود فهو رجل أرمنى كانت له علاقة بالشيوخ على يوسف وموزلى، وتفاهم مع الحديد بخصوص الكتابة في الجرائد واسمه اسطفان بك، وأعرفه لما كنا في الخارجية معاً، ويعمل الآن في بيع وشراء الأراضى، وكان هو الذى طلب من الحكومة أراضى أظنها بجهة النوبارية، ولم تساعد الوكالة ولا جورست أيام أن كان مستشاراً مالياً. وقد انتهى الأمر بحصوله على مبلغ من الخاصة، وطويت المسألة.

الزراعة المالية. في السنوات السالفة ارتفعت أثمان العقارات والأراضى الزراعية لدرجة لم يسبق لها مثيل. فكانت الصفقة تباع في الصباح بثمان عال، وفي المساء تباع بثمان أعلى؛ وكثرت المضاربة حتى أنى كنت أملك ثلاثة أفدنة من الأراضى الزراعية في شارع الهرم اشتريتها بمائة جنيه للفدان فبعتها بسعر ١٣٠٠ جنيه؛ كما أنى اشتريت ثلاثة أفدنة أخرى في شبرا بسعر الفدان ١٨٠٠ جنيه، وكنت أرجو المكسب الطائل؛ ولكن خاب ظنى فهبطت الأسعار إلى درجة كبيرة؛ وكذلك اشتريت ٢٠٠ فدان أرضاً غير منزوعة خارج زمام الفيوم بسعر الفدان ١٠ جنيهات، ولكنها هبطت إلى جنيه واحد للفدان (*).

وكان كرومر في تقريره السنوى قد أشار إلى أن هذا الارتفاع الفاحش في الأسعار لا بد أن يكون له رد فعل وأنه سيعقبه هبوط كبير؛ وقد تحقق ظنه ! ووقعت الأزمة، وامتنعت المصارف عن التسليف خصوصاً تلك التى كانت تستورد أموالها من الخارج، وأخذت تطالب بما لها من الديون، فأرهم الكثيرون وكنت منهم. وفي ٢٠ يوليو بعثت ببرقية للدكتور كاوتسكى بك بناء على طلب بطرس باشا

(٥) وهي باقية على ذمتى للآن بلا زراعة.

ليعرض على الخديو أن الأزمة المالية أثرت في التجارة ، وأن رجال المال في مصر يسعون في توقيع مذكرة يرفعونها للمالية ، لأقراض البنك الأهلي ثلاثة ملايين من الجنيهات ، للعمل على تخفيف الأزمة .

وكان رأى السير جورست أن الأزمة الحالية لا ينتظر انقضاؤها قبل عامين أو ثلاثة ، حتى تعود الثقة المالية التي أثرت فيها تقارير كرومر وخطة الحزب الوطنى . ومن هنا بدأ تفقه لكرومر وسياسته .

وفى ٢٦ يوليو أرسلت لسمو الخديو برقية بذلك ، وأتبعها فى اليوم التالى برقية أخرى عن إحصاء المحال التجارية التى أعلن إفلاسها ، وقد بلغت الثمانين !

وفى نفس اليوم وردت لى برقية من طورنيزن باشا بأن أطلعه يومياً على الحالة المالية وموقف الحكومة منها . لاحاطة الخديو بها تباعاً ، فأرسلت اليه برقية فى ٢٩ منه بتفصيل عن الحالة ، ومما جاء فيها : « إن المزارعين باعوا قطنهم بنقص ٢٠ قرشاً عن أسعار الكونترات بسبب المناورات التى قام بها تجار الصادرات ، لئتمكنوا من الشراء بأسعار رخيصة ؛ وكان المعتاد أن يكون البيع فوق الكونترات . » ثم تفصيل أخرى توضح حرج الحالة وتفاقمها .

قيام الأحزاب المصرية . منذ أواخر العام الماضى نشطت حركة تأليف الأحزاب المصرية بصفة منتظمة ؛ وهى ثلاثة : الحزب الوطنى ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، وحزب الأمة .

وابتداً تأليفها منذ أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، وانتهى فى سبتمبر سنة ١٩٠٧ ؛ وإليك خلاصة عن ظروف تأليفها ، وبيان برامجها المختلفة :

الحزب الوطنى : كان مصطفى كامل قد سافر فى صيف هذا العام إلى أوروبا للدعاية لمصر ، وعاد فى أواخر سبتمبر ، وخطب فى الاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر خطبة طويلة أعلن فيها مبادئ الحزب الوطنى ؛ وكان مصطفى كامل معتل الصحة فى ذلك الوقت ؛ فلما رأى تأخر صحته أسرع بتأسيس الحزب ، وخطب خطبته فى ٢٧ ديسمبر بالقاهرة ، وكان معظم الوطنيين يلتفون حوله قبل تأليفه بطريقة رسمية .

وكان برنامجهم واسعاً يغرى أصحاب النفوس الطامحة ، ويرضى المتطرفين والشبان . وهذا هو —

- (١) استقلال مصر كما قرره معاهدة لندره سنة ١٨٤٠ ، ذلك الاستقلال الذى يضمن عرش مصر لعائلة محمد على مع الاستقلال الداخلى عن تركيا .
 - (٢) إيجاد دستور فى البلاد بحيث تكون الهيئة التنفيذية مسئولة أمام مجلس نيابى تام السلطة كمجالس النواب فى أوروبا .
 - (٣) احترام المعاهدات الدولية ، والاتفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون ، وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية ؛ ما دامت مصر مدينة لأوروبا ؛ إذا طلب منها ذلك .
 - (٤) الصراحة فى انتقاد الأعمال الضارة ، وتشجيع الأعمال النافعة للحكومة المصرية .
 - (٥) العمل لنشر التعليم على أساس وطنى صحيح ، بحيث ينال الفقراء منه أوفى نصيب .
 - (٦) ترقية الزراعة والصناعة والتجارة .
 - (٧) بث الشعور الوطنى فى الشعب ، وإفهامه حقوقه الوطنية ، ودعوته للائتلاف والتساند بين عنصريه .
 - (٨) العناية بالشئون الصحية .
 - (٩) بث روح المحبة بين المصريين والأجانب .
 - (١٠) تقوية العلاقات بين مصر والدولة العلية .
 - (١١) الدعاية لمصر فى الخارج ، ونفى كل شبهة عنها يلصقها بها خصومها .
- ويشترط لقبول الأعضاء بالحزب الوطنى ما يأتى :
- (١) أن يكون الطالب مصرياً ، معروفاً بالأخلاق الفاضلة ، لم تصدر عليه أحكام تمس شرفه وسمعته .
 - (٢) ألا يكون عضواً فى حزب آخر .
- أما الأعمال التى ستعرض على الجمعية العمومية للحزب الوطنى للتصديق عليها فأهمها :
- فى ميدان السياسة :
- وضع تقرير سنوى باللغات الثلاث : العربية والفرنسية والانجليزية عن حالة

مصر، يرد فيه على ما يورده معتمد الدولة البريطانية في تقريره عند مصالح المصريين وآمالهم، وتبين فيه مقاصد الأمة ومطالبها والأمور الشاغلة لها.

في ميدان التربية والتعليم:

إعداد المعدات لمؤتمر التربية. والسعى في تنفيذ قراراته بعد انعقاده. وسيدعى الذين اشتركوا مبدئياً في هذا المؤتمر للاجتماع في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٧ بمدرسة مصطفى كامل، لتقرير الأمور المبدئية اللازمة لعقد المؤتمر (*).

وهذا الحزب هو أقوى الأحزاب المصرية، وأعظمها في العدد والنفوذ.

حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية: بعد تأليف الحزب الوطني، تحركت فكرة تكوين الحزب الذي رأى الشيخ على يوسف صاحب المؤيد إنشاءه، خصوصاً وقد شعر الخديو بأن الحزب الوطني قد توسع في برنامجه بما لا يتناسب الحالة الجديدة، حالة الوفاق بين سموه والسير الدون جورست، وأنه لا بد من قيام حزب يؤيد سموه ويكون عاملاً من عوامل التوازن.

عندئذ أُلِف الحزب الثاني في أبريل، وسمى «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية»، برئاسة الشيخ على يوسف، ووكالة أحمد حشمت باشا؛ وهذا ملخص مبادئه:

(١) تأييد السلطة الخديوية فيما منحها الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الإداري.

(٢) الاعتماد على الوعود والتصريحات التي أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلالها القطر المصري، ومطالبتها بتحقيقها.

(٣) المطالبة بمجلس نيابي مصري يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية.

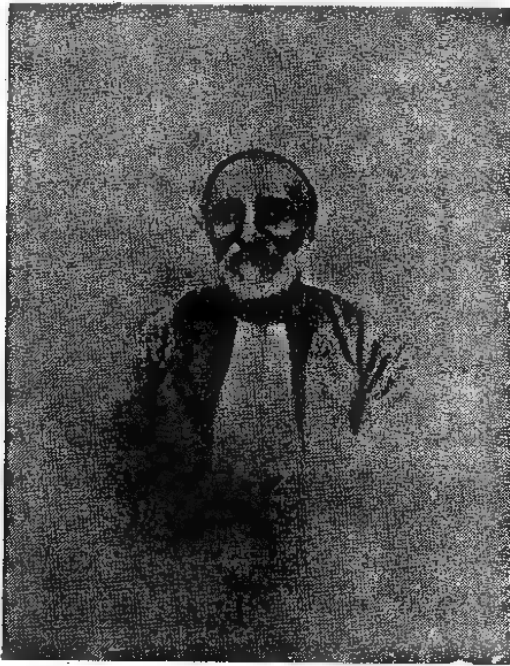
(٤) أن يكون التعليم الابتدائي عاماً ومجاناً.

(٥) أن تكون اللغة العربية لغة التعليم في البلاد.

(٦) أن تعطى الوظائف في المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة، مع تقليل عدد الأجانب بقدر الامكان.

(٥) ولكن هذا المؤتمر لم يعقد.

(٧) أن تكون محاكمة الأجانب جنائياً أمام المحاكم المختلطة .



حسن عبد الرازق باشا

حزب الأمة : بينما كان الحديو في أوروبا ، كان محمود سليمان باشا ، وحسن عبد الرازق باشا يؤلفان « حزب الأمة » ، وتم ذلك في ٢١ سبتمبر ، وجعلت « الجريدة » التي يشرف على تحريرها الأستاذ أحمد لطفي السيد بك لسان حاله . وقد خطب يوم تأليفه عبد الرازق باشا ، نائباً عن محمود باشا (الرئيس) الذي تخلف لأسباب صحية . وقد كان الحديو يخشى أن يكون لسعد زغلول باشا وأخيه أحمد فتحي زغلول باشا يد في تأليف هذا الحزب ؛

لذلك سألتني مرتين وهو بأوروبا عن ذلك فأجبته بأنه لم يظهر لي أن لهما علاقة به .

وكانت تلخص مبادئ هذا الحزب في :

(١) معاضدة حركة التعليم ونشره بكافة الطرق وجعله إجبارياً في الأولى والابتدائي .

(٢) الحصول على حق البلاد الطبيعي في الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين والمشروعات العامة ، وتوسيع اختصاص مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين ؛ تدرجاً إلى إيجاد مجلس نواب .

(٣) توسيع نطاق الجمعية الزراعية توصلاً إلى تقدم البلاد الزراعي ، وعدم إهمال الصناعة والتجارة ، والسعي لترقيتهما .

وبعد حضور الحديو من أوروبا دارت عدة أحاديث بينه وبين رجال معيته في شئون هذا الحزب . وقد ظهر بعد ذلك أن لسعد باشا يداً في تأليفه ، وأنه يعمل سراً مع أخيه فتحي باشا لتقوية نفوذه . وقد علمنا أن اللورد كرومر كان من المعضدين لقيام هذا الحزب إذ كان يتوسم فيه مناهضة سياسة عباس .

وكان رأى الشيخ على يوسف تأليف حزب يعضده رجال اللجنة المصرية في البرلمان الانجليزى ، التى تشكلت للبحث فى الشؤون المصرية ، كما سبق الاتفاق بينهم وبين مسيو موزلى ، ولكن رُوى أن الانتظار أفضل .



٣ — الشيخ على يوسف

٢ — مصطفى كامل باشا

١ — أحمد طه السيد بك

وفي ٦ أكتوبر بلغني من اسماعيل أباطه باشا أنه تقابل مع بعض أعضاء حزب الأمة ، وطلبوا منه الدخول فيه فأبى لعدم انتظام الحزب ، حتى إن جميع محرري الجريدة أعضاء فيه ، وأنه طلب إليهم إجراء انتخاب ، وانتقاء الأعضاء حتى يستطيع العمل معهم . وقد فهم منهم أنهم غير مرتاحين لخطوة الجريدة .

وبعد تأليف الأحزاب الثلاثة اشتدت المنازعات بينها ، ولا سيما بين الحزب الوطني وحزب الإصلاح .

وكانت جريدتا اللواء والمؤيد مبدئاً لهذا النزاع ، الذي وصل في كثير من الأحيان إلى حد المهاترة والانتهاكات الخطيرة ، حتى لقد اتهمت المؤيد ، مصطفى كامل بأنه يقلد عرابي .

وقد كتب مراسل التيمس بتاريخ ٢٠ نوفمبر كلمة عن الأحزاب في مصر ، جاء فيها ما يلي : « إن الحرب الصحافية التي دارت رحاها بين ما يدعى أحزاب الوطنيين (١) ، لا تزال قائمة بحدة وشدة .

« أما الحزب الوطني (الرسمى) الذي ألف سنة ١٩٠٦ ، فقد انقسم إلى قسمين : حزب المتطرفين . برئاسة مصطفى كامل باشا ؛ وحزب المعتدلين ، برئاسة الشيخ علي يوسف (٢) .

« وإنك لا تجد فرقاً بين ما عرضه هذان الصحافيان المتناظران من المشروعات الإصلاحية . ولكنهما اختلفا في أمر واحد ، وهو أن كامل باشا يطلب جلاء الانجليز عن مصر في الحال ، ويتنقد المحتلين والحكومة المصرية الحاضرة بلهجة عنيفة .

« أما مناظره — وهو أوفر منه حكمة ، أو أكثر خوفاً وتديراً في سوء العواقب — فانه يرى الآن ، أو يتظاهر ، أن مسألة الجلاء خارجة عن دائرة السياسة الممكن تنفيذها . وينكر على زعيم المتطرفين وأنصاره حدة لهجتهم (وقد كانت لهجته من قبل) ولكن يصح أن يقال أن المؤيد والمنبر — وهما لسان حال المعتدلين — قد أظهرتا تعقلهما السياسي وحكمتهم . بسعيهما أخيراً وراء إيجاد تفاهم أفضل وأنفع مع الأمة المحتلة . وأما حزب الأمة الذي تألف حديثاً . فانه حتى الآن لم يقم بعمل يستحق الذكر .

(١) يرى بذلك إلى الحزب الوطني وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وحزب الأمة

(٢) الحقيقة أن الشيخ علي يوسف لم يكن منضياً للحزب الوطني

ولعله أقرب إلى المحافظين في تأثيره على طبقة الملاك ، لا على طبقة الموظفين والشعبان والطلبة والمحامين ؛ فإن من اهتم من هؤلاء بالسياسة ، كان مناصراً لمصطفى كامل باشا ، من استغبراه عباس . في ١٩ مارس سمعت من الشيخ أحمد الزناتي أن أحد متخرجي مدرسة القبة المسمى جمعة افندي الموظف بتفتيش المنتزه ، أتى في الصيف الماضي أن ينفذ أمراً ، فصدر الأمر بتشغيله في مشال فحم ؛ ولما علم بذلك هرب ، واستخدم في إحدى الشركات ، فنبه الخديو على الشيخ أحمد أن يبحث عنه ويسترجعه للخدمة الخاصة بأى مرتب كان ، حتى يوقعه تحت طائلة عقابه الصارم .

وفي ٣٠ مارس طلبني الخديو فوجدته متكدر جداً ، وسألني عن شرف افندي رئيس فراشي سراي عابدين ، فقلت لا بد هو موجود . وبعد أن سبه ولعنه أمرني أن أعمل تحقيقاً معه في سبب غيابه ، وعدم مباشرته أعماله ، وكذا مع فراش آخر أهمل في واجباته ؛ وبعد التحقيق أقتطع خمسة عشر يوماً من مرتب شرف افندي ، وأفضل الثاني . فقامت بالتحقيق المطلوب . فانضح لي أن شرف افندي لم ينقطع عن عمله مدة وجود الخديو في عابدين ، أو في غيبة سموه ؛ وأنه في ذلك اليوم لم يخرج من السراي إلا لاستحضار أحد العمال ، لوضع لوح من الزجاج في مشرفة السلامك .

أما الفراش الذي يقول عنه الخديو إنه أهمل في واجباته . فقد ظهر أن الخديو أمر بإيقاد الحمام للاستحمام ، فنبه شرف على أحد الفراشين ، وهذا نسي أن يبلغ الشخص المختص بهذا العمل . وعند دخول الخديو إلى الحمام لم يجد ماء ساخناً ، فأحضره في الحال من ماء القهوة . وهذا ما كدر الخديو .

ولكن رغم هذا التحقيق فقد أصر الخديو على قطع خمسة عشر يوماً من مرتب شرف افندي ، وطرده الفراش المهمل .

وقد أمر الخديو بفصل عويس بك أحد موظفي سراي رأس التين ، لأن سموه طلب منه مراتب وكراسي من الموجودة بالسراي لارسالها إلى تكية المنتزه ، فرفض عويس بك قائلاً : إن المراتب يمكن أن يقال عنها إنها استهلكتك وأدخل قطنها في التنجيد ، أما الكراسي فنظراً لأنها مقيدة في العهدة فلا يمكن إرسال شيء منها !

شؤنه مختلف .

أراضى واحة سيوة : قام الخديو في هذا العام برحلة إلى سيوة ما بين ٢٨ يناير

و ١٩ فبراير . وفي أثناء وجوده هناك أنعم ببعض الهدايا على الأهالي ، وأعطى للأمور سيوة نقوداً وقاشاً لتوزيعها على الأهالي ؛ وحدث عند توزيعها أن تألم البعض من مساواتهم جميعاً في هذه المنح سواء من كان منهم يعمل بأرض الخديو أو لا يعمل ، وقاموا ضد الأمور وأنهموه بالنحيز والغرض .

وقام بعض المشايخ وادعوا أن الأمور كان اشترى لى وحسين رمزى باشا ويوسف ضيا باشا أرضاً بثمن يبلغ الأربعمائة جنيه ؛ أى أكثر مما قبضوه عند توقيع عقد البيع ، وطلبوا منه دفع الباقي فأفهمهم أن الثمن كله مدفوع فأنكروا وتأمرؤا عليه . وبعد جهد اتفق معهم على إعطائهم مبلغ سبعين جنيهاً مصرياً زيادة على المبلغ المدفوع منى و ٥٨ جنيهاً من يوسف ضيا باشا و ١٣٠ جنيهاً من حسين رمزى باشا . فرضوا وانتهى الأمر على ذلك . ولكن المشايخ عادوا فأوعزوا للأهالى برفض هذا الاتفاق وأرسلوا عرائض مع مندوبين من قبلهم للخديو ولنظارة الداخلية . فأرسل المسامور تقريراً وطلب فيه من سمو الخديو أن يرسل مندوباً لتهدئة الأهالى وإنقاذه من هذا المأزق الحرج ، وقدم المندوبون ورفع الأمر إلى الخديو وكان من رأيه أن تتنازل عما اشتريناهما ولما قابلت الخديو لى على أنى لم أخبره بأمر هذه الصفقة . فقلت إن المسألة ترجع إلى الصيف الماضى حيث كان المسامور فى الاسكندرية ، وطلبت منه أن يشترى لى أطياناً ، ولكن بعد أن يستأذن لى النعم ، وقد استأذن من سموكم لأنه عرض عما إذا كان بعض المصريين يريدون مشتري شئ . فهل يساعدهم فأجيب بالقبول ، وقلتم سموكم إن المصريين أولى من الأروام مثل جورجى وغيره .

فقاطعتنى الخديو قائلاً إنه ظن أن الأمر متعلق ببعض أقباء المسامور . أما الآن فإن أهل سيوة اشتكوا للداخلية ، وسيفتح ذلك أعين المحتلين وأذانهم فيتدخلون فى أحوال سيوة وهذا ما لأرضاه !

وبعد أخذ ورد بيننا وبين مندوبى سيوة انتهى الأمر بتنازلنا عن الصفقة ، ثم طلبهم الخديو ووبخهم على أفعالهم وثورتهم ضد المسامور وأمرهم بالرجوع مباشرة إلى سيوة . وكان المسامور يعمل لعقد هذه الصفقات نظير حصص يستولى عليها من الأراضى المشتراة ؛ ولقد أثرت هذه المسألة على مركز المسامور حتى فكرت وزارة الداخلية فى تغييره .

ففى ١٣ مارس بلغنى من حسين محرم باشا أن الخديو كلفه بالتوجه لمستشار الداخلية لىطلب منه عدم إرسال مأمور جديد بدل المسامور الحالى لأن ذلك مما يساعد

السيويين على الاستخفاف بالمأمورين ويفهمون أن في إمكانهم عزل من لا يريدونه ، وطلب كذلك أن يجرى تأديب الشيخ عثمان حيون أصل الفتنة . فرد المستشار بأن نقل المأمور كان مقررأ من قبل لأنه مكث زيادة عن حقه نصف سنة . وبعد صدور الأوامر وتعيين خلفه الذي توجه للسفر لا يمكن تغيير شيء إنما فيما بعد يمكن إرسال مفتش من الداخلية لسيوة وحينذاك يعزل المشايخ المشاغبين وينتهي الأمر .

ثم إن المستشار أفهم حسين محرم باشا بأنه يعلم مسألة تدخل المأمور في مشترى أراض لبعض مستخدمي المعية ، ولما أخبره حسين باشا بأن الخديو عندما بلغه شكوى السيويين أمر المشتريين بالتنازل عما اشتروه ، وحدث ذلك فعلا ، رد عليه المستشار قائلا : ، وأظن أن أفندينا اشترى أيضاً ! ! ! .

وأراد بذلك أن يعلم هل تنازل الخديو عن أرضه التي يعلم المستشار أنه اشتراها هناك أو لا (*)

سعى الخديو لاجتذاب الأهالي : في ٤ مارس أقام الخديو بسراى عابدين مادبة غداء دعا إليها أعضاء لجنة المعرض الزراعي والنظار والمديرين ، وكانت المائدة معدة لتسعين مدعوأ .

وسبب هذه الدعوة هو أن البرنس حسين كامل باشا كان قد لاحظ في حديث مع الخديو بأن سموه لم يفعل شيئاً لاجتذاب الأهالي ، واستحسن أن يدعى أعضاء لجنة الجمعية الزراعية لتناول الشاي أو الطعام عند سموه .

وفي ٢٧ فبراير لما كنت بحضرة الخديو ، ومعنا اسماعيل اباطه باشا ، جرى الحديث حول وجوب سعى سموه إلى استمالة الأهالي ، فانهزت الفرصة وعرضت عليه فكرة البرنس حسين كامل باشا ، كأنها من عندي ، فاستحسن اسماعيل اباطه باشا هذه الفكرة ولكنه فضل أن تكون الدعوة لأعضاء الجمعية العمومية ، فقلت يخشى أن الحكومة تنسب هذه الدعوة إلى غرض سياسي ، خصوصاً وأنه ستلقى على الجمعية جملة طلبات لا يستريح لها الانجليز . فوافقني اسماعيل باشا وعلى ذلك فقد جعلت الدعوة لأعضاء لجنة المعرض الزراعي ، وكان لها أثر حسن جداً .

(*) والحقيقة أنه بعد تنازلنا اتفق الخديو مع المالكين لما فاشترها منهم باسم البرنس عبد المنعم ولي العهد .

تعليم ولى العهد وشقيقه : كانت تربية البرنس محمد عبد المنعم وعبد القادر تجرى داخل الحرم لغاية هذا العام ، فلا يخرجان للنزهة إلا فى الخلوات فى ضواحي العاصمة ، ولا يشهد المصريون طلعتهما ؛ فحادثت والدتهما فى ضرورة إخراجهما ليراهما الشعب ، ويجهز لهما محلا فى سراى عابدين لتعليمهما ، فوافق على هذه الفكرة ، وعين محمود شكرى باشا مراقباً لمرافقتهما والاشراف على تعليمهما. وفى أول نوفمبر سنة ١٩٠٩ صدرت إرادة سنية بتعيينه مرياً لدولة الأمير محمد عبد المنعم . وقد كلفنى عباس بالبحث عن معلم انجليزى فاستشرت وزارة المعارف فى ذلك ، وتعين المستر روب ثم خلفه فيما بعد أستاذ اسكوتلندى .

وها هى ذى صورتها مع أساتذتهما .



ولى العهد وشقيقه مع أساتذتهما

وقد وقف الشيخ احمد الزناقى (المعلم العربى) فى الوسط وعن يمينه البرنس عبد المنعم وعن شماله البرنس عبد القادر وخلف عبد المنعم محمود شكرى فالمعلم الانجليزى فالمعلم الفرنسى (كومب) .